الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/54/L.27
9 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٨ (أ) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

غيانا*: مشروع قرار

العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٣]، وقرارها ١٧٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الثالث والعشرين الذي عقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩[٤]،

---

* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار دإ-٣/١٨، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق.

(٤) A/54/432.

091199 091199 99-33599

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان المتعلق بتصنيع أفريقيا[٥]، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين، التي عقدت في هراري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة في اجتماعه الثالث عشر، الذي عقد في أكرا في أيار/ مايو ١٩٩٧، والبيان الختامي عن الاجتماع الأول لفريق رؤساء الدول والحكومات الراعين للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي اعتمد في الجزائر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩[٦]، والمؤتمر المعني بالشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩،

وإذ تشير إلى البيان الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والقرار ٢ (XIV) الذي اتخذه مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة الذي عقد في داكار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اللذان يعترفان بالحاجة الملحة لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في معالجة تقييدات جانب العرض التي تعوق إدماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلم بأهمية التصنيع بوصفه عنصرا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا، فضلا عن دوره في تهيئة بيئة سليمة للقضاء على الفقر من خلال تشجيع المنافسة والعمالة المنتجة وبناء القدرات وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، في جملة أمور،

وإذ تسلم أيضا بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية لإشراك قطاعاتها الخاصة في حوار بشأن السياسة العامة على أعلى المستويات ولزيادة تحسين قدرة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة المستمرة لأن يقدم المجتمع الدولي الدعم التقني وأشكال الدعم الأخرى، بما في ذلك، في جملة أمور، المساعدة الإنمائية الرسمية، وضمانات الاستثمار، ومقايضة الديون بالتنمية الصناعية والوصول المعزز إلى الأسواق لتمكين القارة من توظيف الموارد والاستثمارات المحلية والدولية للإفادة من الدور المتزايد الذي يقوم به القطاع الخاص،

وإذ ترحب بإصلاح وتنشيط منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وكذلك بنهجها الجديد المتمثل في تقديم مجموعات شاملة من الخدمات المتكاملة، والنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة في البلدان الأفريقية، ونهجها نحو الاضطلاع بالأنشطة الميدانية عن طريق البرمجة المشتركة مع نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين، وإذ تشيد باليونيدو لبدئها تعاونا وثيقا مع منظمة التجارة العالمية، بمشاركة دولهما الأعضاء ذات السيادة، بغية المساهمة، في جملة أمور، في الجهود المبذولة من أجل تعزيز إتاحة وصول المنتجات الصناعية الأفريقية إلى الأسواق،

---

(٥) انظر A/52/465، المرفق.

(٦) A/54/320، المرفق.

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[٧]؛

٢ - تعيد تأكيد الحاجة إلى أن تدمج البلدان الأفريقية، التي لم تفعل ذلك بعد، أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا في خططها الوطنية وفي عملية بناء القدرة المؤسسية لرصد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛

٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة أن تدعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، بما في ذلك نتائج المؤتمر المعني بالشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا؛

٤ - تدعو البلدان المانحة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منهم، إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه؛

٥ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن تعزز صلة العمل الوثيقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، بمشاركة دولها الأعضاء ذات السيادة، من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لتعزيز قدرتها على تخطي الحواجز التقنية القائمة أمام منتجاتها الصناعية وغير الصناعية ولتخفيف قيود جانب العرض التي تعوقها والنهوض بالمنافسة في إطار المبادرة الإطارية الموحدة؛

٦ - تطلب من اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام، وفقا لولاية كل منهما، وبالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، بدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام[٧]؛

٧ - تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -

(٧) A/54/320.